فوزي أيوب*

أثارت المناهج التعليمية الجديدة التي تشكل مركز الثقل في خطة النهوض التربوي من الآمال بقدر ما أثارت من النقد واللغط في المجتمع اللبناني، كما تشير إلى ذلك كثرة اللقاءات والندوات والمحاضرات وورش العمل التي تناولت موضوع المناهج المطروحة بالمديح حيناً وبالرفض حيناً آخر وبالنقد في أكثر الأحيان وفي كافة المناطق اللبنانية.

وفي هذا الإطار وجدت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، التي تضم نخبة من التربويين المختصين، أنه ينبغي لها إلقاء نظرة موضوعية على المناهج الجديدة تحدد فيها نقاط القوة ونقاط الضعف في آن معاً، فنظمت ندوة خاصة عن المناهج المستحدثة في قصر اليونسكو في أيار ١٩٩٩ شكلت حصيلتها النهائية مادة لهذا الكتاب.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المشاركين في الكتاب ينظرون إلى المناهج الدراسية بمعناها الواسع أي بصفتها جزءاً من عملية تخطيط تعليمي تشتمل على الأهداف التربوية بأنواعها ومستوياتها، وعلى الكتاب المدرسي وطرق التدريس وأساليب التقييم معاً. ولأن غايتنا من النظر في المناهج هي الإسهام في تصويب مسارها والعمل على تطويرها بعيداً عن منزلقات الانتقاص أو المبالغة، فقد حرصنا على أن لا يكتفي المشاركون في هذا العمل الفريقي بالتنظير التربوي عن بعد واجتهدنا لتكون غالبية المشاركين في الكتاب ممن أسهموا، إلى هذا الحد أو ذاك، في عملية وضع الأهداف أو تأليف الكتب أو تدريب المعِدّين (Formation

* أستاذ مساعد ورئيس قسم علم النفس التربوي في كلية التربية في الجامعة اللبنانية، الفرع الأول.

des formateurs) الذين دربوا المعلمين على منهجية العمل في المناهج الجديدة.

وكانت الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، التي أعطت المناهج الدراسية اهتماماً بيناً، قد أصدرت ثلاث دراسات عن تعليم العلوم والرياضيات ضمن سلسلة "المناهج التعليمية والاتجاهات الجديدة في التربية". وها هي اليوم تقدم نظرتها الشاملة في المناهج الجديدة من خلال هذا لكتاب الذي نرجو أن يكون له صدى طيب عند القارئ.

وتأتي النظرة في المناهج الجديدة مع دخولها حيِّز التطبيق العملي حيث سنخضع في مرحلة أولى للفحص والتقييم لاكتشاف مناحي الخلل في مضامينها وطرق تعليمها وتقييمها تمهيداً للعمل لاحقاً على تفادي الثغرات في كل ذلك.

من هنا جاء حرصنا على أن تغطي دراستنا للمناهج كافة النواحي المتصلة بها، من الإطار العام للمنهج إلى تفاصيل معظم المواد الدراسية، وصولاً إلى تدريب المعلمين.

نبدأ بمحور أو فصل القضايا العامة للمناهج حيث يطرح الكتاب إشكالية الوحدة التعليمية التي تربط بين عناصر المناهج الجديدة ومكوناتها، إن لجهة اكتساب المعارف والمهارات والقيم الداخلة فيها، أو لجهة تقييم أثرها، أو لجهة تأهيل المعلم المولج بتدريسها. كذلك يطرح الكتاب إشكالية التقييم المدرسي الجديد الذي أدخلته وزارة التربية إلى التعليم الرسمي كما يطرح الفلسفة التربوية الكامنة وراء التقييم المستجد بالنسبة للمتعلم الفرد وبالنسبة للمجتمع أيضاً. ويتناول هذا الكتاب في عمومياته نظرة إلى الأسس المعتمدة لبناء منهج رياض الأطفال مشيراً إلى وجود تلوينات ثقافية-اجتماعية متنوعة لدى الأطفال اللبنانيين يجب أن يكون لها صدى في المنهج حتى لا يقع في حالة "طوفان فوق المجتمع".

"طبيعة العلم" في هذه المناهج كما تقدم تحليلاً للمناهج لمعرفة مدى قدرتها على إعداد تلاميذ يتمتعون بثقافة علمية مقبولة. وعلى الصعيد ذاته يتضمن الكتاب توضيحاً لمفهوم "المادة" (Substance) كما هو وارد في المناهج المستحدثة ليخلص إلى أن هذا المصطلح مستخدم للدلالة على أفاهيم مختلفة ولا ينطلق من تصورات التلاميذ حول "المادة" و "الشيء" بل ينطلق من المنطق الداخلي للعلم المجرد دون سواه. وفي مجال العلوم أيضا تبين النظرة المتفحصة إلى المناهج كيف أن موضوعا أساسيا كزراعة الأنبوب والهندسة الجينية قد أقحم في المنهج قبل استيعاب التلميذ للمفاهيم العلمية الممهدة له، وقبل تهيئة المعلمين للقيام بتدريس الموضوعات والمفاهيم المطلوبة. وفي موضوع التلوث في مناهج العلوم والتربية البيئية يكشف التحليل غياب التلوث الحراري وتلوث البحار عن المناهج مع وجود خلط بين مفهومي النفايات المشعة والنفايات السامة، كما يدعو إلى إقامة توازن بين موضوعات العلوم من جهة وبين سنوات تدريسها الثلاث من جهة ثانية.

وفي مجال الرياضيات والمعلوماتية يطرح هذا الكتاب عدة نقاط منها التغيرات المستحدثة في مناهج الرياضيات الجديدة في لبنان ويشير إلى المضامين المناسبة لتدريب المعلمين على تطبيقها مع التركيز على الصعوبات التي يعاني منها التلاميذ في تعلم بعض المفاهيم الرياضية الجديدة وعلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تعليم الرياضيات. والنقطة الثانية تتصل بالمعلوماتية التي أصبحت مادة تعلمية في المتوسط والثانوي بمعدل ساعة في الأسبوع ولم تدخل إلى مرحلة التعليم الابتدائي مع أن هناك فرصا رحبة للتعامل مع الكمبيوتر في المراحل الأولى من التعليم. أما النقطة الثالثة فتدور حول أهمية إقامة جسر معرفي بين مادة الرياضيات ومادة المعلوماتية عبر إظهار الروابط بين المادتين من حيث الأهداف والمضامين والطرائق وعبر تحديد آليات للتفاعل بينهما إذ تحفز

المعلوماتية على استخدام الكمبيوتر كأداة لتعلم الرياضيات وتقدم الرياضيات مسائل تضفي قيمة تطبيقية على موضوعات مادة المعلوماتية.

وفي محور تعليم اللغات تسلط النظرة إلى المناهج الضوء على مسألة التعبير الشفهي والكتابي في اللغة العربية والذي يتطلب قدرة على التنظيم والتحليل والتركيب عند المتعلم ليأتي تعبيره الكلامي واضحاً ودقيقاً. كما تسلط الضوء على مشكلة تعلم قواعد اللغة العربية بين الاتجاه السلفي الكلاسيكي وبين الاتجاه الحديث الذي يحاول مراعاة مستوى وطريقة التفكير عند المتعلم ويسعى إلى تقديم قواعد اللغة له بصورة واضحة وسهلة. ويحظى التقييم في اللغة العربية وآدابها بتحليل لنموذج جديد في المسابقات في الوقت الذي ما يزال التقييم في إطار النظريات ولم يتقدم نحو العمل التطبيقي الميسَّر الذي يقع على عاتق المعلم. وعلى صعيد اللغة الانكليزية تبين الدراسة أن المناهج الجديدة لهذه المادة تتفق مع المقاييس العالمية في التخطيط التعليمي من حيث وضوح الأهداف العامة والخاصة، ووضوح الطريقة، وتوافر المبينات المطلوبة لتقييم أداء التلميذ بينما يظل التحدي قائماً بالنسبة لقدرة المعلم على الإحاطة اللغوية والتربوية بتعليم اللغة الانكليزية[1].

ويتطرق المحور الخامس أو الفصل الأخير في الكتاب إلى مسألة تدريب المعلمين على تطبيق المناهج الدراسية الجديدة في الروضة وفي مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية. ففي مرحلة التعلم المبكر يرسم المنهج محاور تعليمية تبنى عليها وحدات تعلمية ونشاطات معينة حسب ما تراه المعلمة مناسباً للأولاد وخبراتهم والبيئة التي يعيشون فيها. إن دور المعلمة هنا حيوي جداً وهي تحتاج إلى تأهيل وتدريب يوفر لها معرفة حقيقية بنمو الولد وبطبيعة التعلم الذاتي عنده مع ممارسة فعلية

---

[1] لأسباب عملية لم نوفق إلى باحث مناسب يطرح موضوع اللغة الفرنسية وآدابها على المحك.

ما لم يتحقق لها حتى الآن لا من حيث الوقت المخصص للدورات ولا من حيث مضمون تلك الدورات. وفي ما يخص تدريب أساتذة التعليم الثانوي يبرز كتاب النظرة في المناهج اللبنانية الجديدة نقاط القوة والضعف في عملية التدريب هذه في مادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية كما يبرز أنماط تعاطي المتدربين مع آلية التدريب ومحتوى التدريب. ومن خلال الدراستين الواردتين في الكتاب عن هذا المحور تظهر الحاجة إلى إعادة نظر معمقة في مضامين الدورات التدريبية ومدتها وفي تأهيل المعدين والمدربين بصورة جيدة حتى يمكن لهم تدريب المعلمين والأساتذة على العمل بروحية المناهج الجديدة في لبنان.

وختاماً تتوجه الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية بالشكر إلى كل من ساهم، من قريب أو بعيد، في كتابة وإصدار هذا الكتاب ويهمها أن تشير إلى أن الأفكار الواردة في الكتاب تمثل أصحابها ولا تمثل رأي الهيئة أو رأي المؤسسات التربوية التي ينتمي المؤلفون إليها.